الأمم المتحدة

E/CN.9/2006/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
4 April 2006
Arabic
Original: Spanish

لجنة السكان والتنمية

الدورة التاسعة والثلاثون

٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: الهجرة الدولية والتنمية

مذكرة شفوية مؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمانة العامة من البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة وتتشرف بالإشارة إلى الدورة التاسعة والثلاثين للجنة السكان والتنمية، المعقودة في الفترة من ٣ إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ بمقر الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، تتشرف البعثة الدائمة للمكسيك بأن ترفق طيه الوثيقة المعنونة ''موقف المكسيك إزاء ظاهرة الهجرة''، التي ترجو ممتنة تعميمها كوثيقة من وثائق الدورة المذكورة، في إطار البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت المعنون ''مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: الهجرة الدولية والتنمية'' (انظر المرفق).

* E/CN.9/2006/1.

050406 050406 06-29684 (A)

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمانة العامة من البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

موقف المكسيك إزاء ظاهرة الهجرة

تتخذ ظاهرة الهجرة في المكسيك، شأنها شأن بلدان ومناطق أخرى في العالم، طابعا معقدا يصعب التعامل معه، سواء من منظور نزوح المهاجرين أو وفودهم أو عودتهم أو عبورهم. ذلك أن جميع أنواع الهجرة هذه متواجدة في بلدنا.

وبالنظر إلى الأبعاد والخصائص التي اكتسبتها ظاهرة الهجرة، والتي ستستمر في المستقبل القريب، وما لها من آثار على التنمية في البلد، يقتضي الأمر النظر إلى هذا الموضوع من زاوية جديدة، كما يقتضي تغيير الطرق التي ما فتئ المجتمع المكسيكي يباشر بها مسؤولياته إزاء الهجرة حتى الآن.

فمنذ عدة سنوات، أدى الحجم الذي وصلت إليه هجرة المكسيكيين وتشعباتها المعقدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمكسيك والولايات المتحدة إلى اكتساب ظاهرة الهجرة مزيدا من الأهمية في برامج العمل الوطنية للبلدين كليهما، كما حولها إلى مسألة ذات أولوية في برامج العمل الثنائية.

وقد طرحت حكومة الرئيس فوكس منذ توليها الحكم برنامج عمل متكامل أمام الرأي العام المكسيكي والسلطات الرفيعة المستوى في الولايات المتحدة من أجل معالجة شتى مظاهر الهجرة بين البلدين. وقد استند الموقف المكسيكي إلى مبدأ المسؤولية المشتركة، الذي يعكس الاعتراف بأن على البلدين النهوض بمسؤوليتهما عن تحقيق نتائج أفضل في الإدارة الثنائية لظاهرة الهجرة.

وفي عام ٢٠٠١، كثفت حكومتا البلدين الحوار بينهما وشرعتا في عملية تفاوض ثنائية لإيجاد طرق لمواجهة التحديات والفرص العديدة التي تطرحها هذه الظاهرة، بغرض إرساء نظام جديد للهجرة بين البلدين.

وقد أدت هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ الإرهابية على الأراضي الأمريكية، التي تستحق إدانة لا لبس فيها، إلى تغيير وتيرة وديناميةبرنامج العمل الثنائي بشأن الهجرة. فمن جهة، أصبحت ثنائية الهجرة – الأمن الوطني، لا سيما على الحدود المشتركة، تحتل مركز الصدارة في برنامج العمل المذكور. ومن جهة أخرى، كشف مختلف الفاعلين السياسيين المعنيين، لا سيما المشرّعون في كلا البلدين، مشاركتهم في النقاش الدائر.

ويتيح النقاش الدائر حاليا في الولايات المتحدة بشأن إصلاح الهجرة فرصة للمكسيك، وللمضي قدما في معالجة موضوع الهجرة على أساس ثنائي، ويشجع على الدراسة المتعمقة لما قد يترتب على هذه العملية من آثار على بلدنا وسياسته بشأن الهجرة.

وبناء على مبادرة من الجهاز التنفيذي الاتحادي ومجلس الشيوخ في الجمهورية، اتفقت مجموعة من الموظفين الحكوميين المسؤولين عن إدارة ظاهرة الهجرة وأعضاء من مجلس الشيوخ والنواب وأكاديميين وخبراء في شؤون الهجرة وممثلين عن هيئات المجتمع المدني، على الشروع في بذل جهود تفضي إلى اتباع سياسة وطنية في مجال الهجرة على أساس تشخيص ومنهاج عمل مشتركين. وفي هذا السياق، عقدت مجموعة من الاجتماعات المعنونة آفاق لمناهج عمل تتعلق بوضع سياسة مكسيكية في مجال الهجرة وتصميم تلك المناهج.

وقد تمخضت الاجتماعات المذكورة عن الأفكار الواردة في هذه الوثيقة، التي يجري السعي على أساسها إلى تحديث موقف المكسيك في مجال الهجرة، فضلا عن تقديم بعض المبادئ التوجيهية المحددة بشأن عملية إصلاح الهجرة في الولايات المتحدة.

المبادئ

اتفق المشاركون في اجتماعاتهم الماضية على مجموعة المبادئ التالية التي توجه السياسة المكسيكية في مجال الهجرة:

- ينبغي للدولة المكسيكية – مجتمعا وحكومة – أن تدرك ظاهرة الهجرة إدراكا تاما إذ أنها تقتضي إجراءات والتزامات تتفق والظروف السائدة.
- تقتضي الآثار الدولية التي تتعرض لها المكسيك من جراء هذه الظاهرة اتخاذ إجراءات وعقد التزامات مع الخارج – ولا سيما مع المناطق والبلدان المجاورة – في مراعاة لمبدأ المسؤولية المشتركة المكرس في إطار التعاون الدولي.
- تقر سياسة المكسيك في مجال الهجرة بأنه ما دام هناك عدد كبير من المواطنين الذين لا يجدون في بلدهم محيطا اقتصاديا واجتماعيا يتيح لهم الرفاه والنماء التام ويحفزهم على البقاء في بلدهم، ستكون هناك ظروف تدعو إلى الهجرة إلى الخارج.
- وينبغي للمكسيك أن تضع وتنفذ قوانينها وسياساتها في مجال الهجرة في احترام تام لحقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين وأسرهم، بصرف النظر عن جنسيتهم ومركزهم، وفي احترام لحق الملاذ واللجوء، وفي امتثال للصكوك الدولية ذات الصلة.

- يعتبر الربط المتزايد بين الهجرة والأمن والحدود على الصعيد العالمي سمة تطبع، وستطبع، علاقاتنا مع بلدان الجوار؛ ولذلك من الضروري أخذ هذه العناصر الثلاثة في الاعتبار لدى وضع السياسات المتعلقة بالهجرة.

- تلتزم المكسيك بمكافحة الاتجار بالأشخاص بجميع أشكاله وكذلك بمكافحة الأنشطة الإجرامية المرتبطة به، وكفالة أمن الأشخاص وسلامتهم، وتوثيق التعاون في هذا المجال مع حكومات البلدان المجاورة.

- يجري تنسيق إجراءات الهجرة السارية في المكسيك مع بلدان المنطقة – ولا سيما مع بلدان أمريكا الوسطى – لذا، ينبغي تعميق النهج الإقليمي في سياسة المكسيك إزاء الهجرة.

توصيات بشأن الالتزامات التي ينبغي أن تضطلع بها المكسيك

طرح الفريق توصيات لاستكمال السياسة المكسيكية في مجال الهجرة، فيما يلي أهمها:

- تقييم واستكمال السياسة الحالية للدولة المكسيكية في مجال الهجرة، وكذا إطارها القانوني والمعياري، في ضوء الحقائق الإقليمية والدولية الجديدة في مجال الهجرة إلى الداخل وإلى الخارج وعبر البلدان، وذلك في إطار زمني يتراوح بين خمسة عشر وعشرين عاما؛

- دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد قدما بما يكفل لسكانه من حوافز تشجعهم على البقاء في المكسيك، وذلك في جملة أمور إيجابية أخرى؛

- في حالة وجود ما يكفي في البلد المستقبل من تأشيرات وفرص لأكبر عدد ممكن من العاملين الذين ما زالوا حتى الآن يعبرون الحدود دون وثائق بمعية أسرهم لعدم إمكانية الحصول عليها، ينبغي أن تتحمل المكسيك مسؤولية تأمين مغادرة الإقليم الوطني عبر القنوات القانونية؛

- تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة المنظمات الإجرامية التي تقوم بالاتجار بالمهاجرين بطريقة غير شرعية وباستخدام الوثائق المزورة، وكذا تعزيز السياسات والإطار القانوني والمعياري لمنع الاتجار بالبشر، لا سيما النساء والأطفال، وملاحقة المتاجرين، وحماية ضحايا هذه الجريمة في إطار من التعاون الدولي؛

- التشجيع على عودة المهاجرين وأسرهم إلى الإقليم الوطني وإعادة إدماجهم فيه على النحو المناسب؛

- مواءمة سياسة الهجرة إلى البلدان المجاورة على الحدود الجنوبية وفقا لخصائصها، بما يوفر الأمن على الحدود وييسر تدفق الأشخاص بشكل قانوني ومضمون ومنظم، استنادا إلى مبدأ المسؤولية المشتركة ومبدأ احترام حقوق الإنسان؛

- تعزيز النظام والأمن على الحدود الشمالية والجنوبية للمكسيك، مع مراعاة التنمية الإقليمية في المناطق الحدودية؛

- تعزيز التعاون مع الولايات المتحدة وكندا في إطار شراكة أمريكا الشمالية للأمن والازدهار، وكذا مع المحافل والآليات الإقليمية المعنية بالتصدي لهذه الظاهرة، من قبيل المؤتمر الإقليمي المتعلق بالهجرة ومؤتمر القمة الإيبيري - الأمريكي؛

- مراجعة الإطار القانوني والمؤسسي للاستجابة على نحو ملائم لخصائص ظاهرة الهجرة في الحاضر والمستقبل، وتعديله، عند الاقتضاء، الأمر الذي يستلزم إيجاد آلية مستنيرة للتعاون بين المؤسسات؛

- إيجاد آليات عمل دائمة بين الجهازين التنفيذي والتشريعي، وكفالة مشاركة الدوائر الأكاديمية والمجتمع المدني، بما يسمح بوضع برنامج المكسيك في مجال الهجرة وتنفيذه.

عناصر تؤخذ في الاعتبار في حالة إجراء إصلاح لنظام الهجرة في الولايات المتحدة

لا تشجع المكسيك الهجرة غير الشرعية وتود المساهمة في إيجاد حلول تسمح بمجابهة ظاهرة الهجرة بصورة أفضل. ومن الناحية الداخلية، يرى الفريق أن من المهم توضيح بعض النهج المتعلقة بالموقف الذي ينبغي لبلدنا اتخاذه في حالة إجراء إصلاح لنظام الهجرة في الولايات المتحدة.

- يلزم، من واقع الاعتراف بالحق السيادي لكل دولة في تنظيم دخول الأجانب إلى إقليمها وتحديد شروط إقامتهم فيه، إيجاد حل لمشكلة المهاجرين غير الشرعيين، الذين يقيمون في الولايات المتحدة والذين يساهمون في تنميتها، يسمح بإدماجهم تماما في المجتمعات التي يعيشون فيها، بما ينطوي عليه هذا من حقوق وواجبات؛

- تأييد وضع برنامج للعمالة المؤقتة على أوسع نطاق ممكن، والإصرار على أن يكون ذلك في إطار عملية أوسع نطاقا تتضمن العناية بأوضاع المهاجرين المكسيكيين غير الشرعيين المقيمين بالفعل في الولايات المتحدة؛

- لكي يُكتب النجاح لتطبيق أي برنامج للعمالة المؤقتة، ينبغي أن تشارك حكومة المكسيك في تصميمه وإدارته والإشراف عليه وتقييمه في ظل مبدأ المسؤولية المشتركة؛

- يمكن للمكسيك والولايات المتحدة أن تتصديا بأسلوب أكثر فعالية للمنظمات الضالعة في عمليات الاتجار غير المشروع وتهريب المهاجرين، ولاستخدام الوثائق المزورة، وبوجه عام، للعنف وانفلات الأمن اللذين يشيعان اليوم في منطقة الحدود المشتركة، وذلك بوضع برنامج يسمح بنقل معظم تدفقات العمالة المؤقتة بصورة شرعية. وستكون المكسيك بدورها في وضع أفضل يتيح لها تشجيع المهاجرين على الالتزام بالأنظمة المقررة واتخاذ إجراءات تنحو إلى الحد من الهجرة غير الشرعية؛

- ينبغي للمكسيك أن تنتهي من إجراء الدراسات التي بدأتها للاضطلاع بالأعمال التي من شأنها أن تساهم في تنفيذ برنامج للعمالة المؤقتة، في نهاية المطاف، بغية تنظيم عرض المشاركين المحتملين، وإقامة آليات مساعدة لإصدار الشهادات، وكذلك رصد تطور البرنامج وتقييمه؛

- تدرك المكسيك أن من الجوانب الحاسمة لنجاح أي برنامج للعمالة المؤقتة القدرة على ضمان تدفق العمال ذهابا وإيابا ووضع سلسلة من الحوافر التي تشجع المهاجرين على العودة إلى وطنهم. ومن الممكن أن تدعم بشدة برامج الإسكان التي ترمي إلى أن يبني المهاجرون بيوتا لهم في مجتمعاتهم الأصلية بالأموال التي يدفعونها، بمعدلات تفضيلية، أثناء إقامتهم في الخارج؛

- من الآليات الأخرى التي ينبغي إقامتها نظام للتأمين الصحي مشترك بين البلدين يوسع من نطاق خدمات الرعاية الطبية للمهاجرين وأسرهم وكذلك اتفاق للجمع بين استحقاقات الضمان الاجتماعي يتيح للعمال المشتركين في الولايات المتحدة الحصول على معاشاتهم التقاعدية في المكسيك؛

- يمكن للمكسيك أيضا أن تعزز برامج وزارتي التنمية الاجتماعية والعمل بهدف تهيئة أوضاع اجتماعية وأوضاع عمل تحفز مواطنيها على العودة إلى مواطنهم الأصلية وإعادة إدماجهم فيها وتيسر لهم ذلك.

ويسعى الفريق العامل إلى أن يظل منبرا دائما للتفكير في ظاهرة الهجرة وإجراء المناقشات بشأنها ورسم السياسات العامة اللازمة لمعالجتها.

المشاركون في الاجتماعات

آفاق لمناهج عمل تتعلق بوضع سياسة مكسيكية في مجال الهجرة وتصميم تلك المناهج

السلطة التشريعية	الحكومة الاتحادية	الدوائر الأكاديمية	خبراء في السياسة الخارجية	المؤسسات المدنية
• السناتور سيلفيا ارناندیس	• خيرونيمو غوتيريس، وكيل وزارة العلاقات الخارجية	• خورجيه سانتيبانيس (كلية لا فرونتيرا نورتا وتيخونا وباخا كاليفورنيا – كوليف)	• أندريس روسينتال (كومكسي)	• موريسيو فارا (منظمة سينديه)
• السناتور ايكتور اوسونا	• رودولفو تويران، وكيل وزارة التنمية الاجتماعية	• رافيل فيرناندیس دي كاسترو (المعهد المكسيكي المستقل للدراسات التكنولوجية – إيتام)	• خورخه مونتانيو (كومكسي)	• فابين فينيت (منظمة بدون حدود)
• السناتور رايموندو كارديناس	• خيرارادو لوبيس، وكيل وزارة العمل والضمان الاجتماعي	• مانويل أنغيل كاستيو (كلية المكسيك، كوليكس)	• لويس هيريرا – لاسو (مجموعة كوبان)	
• النائبة، لاورا الينا مارتينيس	• الينا سونيغا (المجلس الوطني للسكان)	• رودولفو غارسيا سامورا (جامعة أريزونا)		
• النائبة، روت ارناندیس	• لاورو لوبيس (المعهد الوطني لدراسات الهجرة)	• أوليسيس كارمونا (الجامعة المكسيكية الوطنية المستقلة)		
• النائب، ماونويل كاماتشو سوليس		• فرانسيسكو دي ألبا (كلية المكسيك – كولكس)		
	• خيمي دومينغو لوبيس		• غوستافو موهار*	

* اشترك خيمي دومينغو لوبيس وغوستافو موهار في الاجتماعات بصفة الأول وكيل وزارة لشؤون السكان والهجرة والشؤون الدينية في وزارة شؤون الدولة والثاني كممثل لمنظمة ستروكتورا. وهما يضطلعان اليوم بمسؤوليات أخرى